مكافحة الفساد

أوهاج بادنين عمر
ماجستير محاسبة وتمويل

الفساد هو مجموعة من السلوكيات والأعمال والمعتقدات التي يقوم بها فرد أو مجتمع تتعارض مع مبادئ الشرع الحنيف وأحكام الشريعة الإسلامية، مما يؤدي إلى أضرار تلحق بالأفراد والمجتمعات.

للفساد آثار وخيمة على المجتمع المحلي والعالمي مما دفع المجتمعات والمنظمات الدولية والمحليات بوضع مؤشرات تعكس مستويات الفساد فى المجتمع والدولة من أمثلة تلك المنظمات: منظمة الشفافية الدولية.

إن الاعتماد على عدد قضايا الفساد الحقيقية لن يكون مجديًا بسبب اختلاف ومدى تطبيق القوانين والذي يختلف بشكل كبير من بلد لاخر لسببين رئيسين هما[1] الشفافية الدولية:

- **الأول** هو الخطورة من التنبؤ بالتحقيق الذاتي؛ فبعض البلدان ربما تتأثر عن طريق استقراء ماضي الفساد وهذا لا يعكس التغيير GOLDEN RAITO.
- **الثاني** استخدام قيم المؤشر في الإحصائيات المتتالية زمنياً صعب بسبب طريق حساب قيم هذا المؤشر.

لذلك وجب علينا كمجتمع وضع مؤشرات تشمل نواحي محدثات الفساد بالاعتماد على ذكر الفساد فى القرآن الكريم خمسين مرة، وبدراسة صور الفساد ومعرفة حجمها تقل نسبة الفساد فى المجتمع.

صور الفساد:

- فساد ناجم من فعل ماضٍ ذكر ٤ مرات.
- فساد ناجم من فعل مضارع ذكر ١٤ مرة.
- فساد ناجم بفعل فاعل ذكر ٢١ مرة.

[1] ويكيبيديا

- فساد ناجم من مصدر ذكر ١١ مرة.

إن بناء معادلة تساعد في حساب مؤشر الفساد لكل صورة تكون على الشكل التالي:

٪٨ + ٪٢٨ + ٪٤٢ + ٪٢٢ = ٪١٠٠

- مؤشر الفساد عن أحداث الماضي = (٤ ÷ ٥٠) = ٪٨
- مؤشر الفساد عن أحداث الحاضر = (١٤ ÷ ٥٠) = ٪٢٨
- مؤشر الفساد بفعل فاعل = (٢١ ÷ ٥٠) = ٪٤٢
- مؤشر الفساد كمصدر = (١١ ÷ ٥٠) = ٪٢٢

يمكن شرح مؤشرات الفساد لكل صورة كما فى المعادلة كالآتي:

- الفساد عن أحداث الماضي، كالمخاطر الموروثة فى المراجعة.
- الفساد عن الأحداث الحاضرة، كعقود الاذعان واستغلال النفوذ.
- الفساد بفعل فاعل، كأصحاب التجارة غير المشروعة.
- الفساد كمصدر، مثلا إعطاء الدول العظمى حق الفيتو لنفسها كما فى ميثاق الأمم المتحدة.

يمكن أن نصل بهذا التبويب لصور الفساد وطريقة مكافحتها، لأن منظمة الشفافية الدولية أخفقت فى ٢٠٠٨ بما يخص شركة النفط الفنزويلية مثلا.

في مايو ٢٠٠٨ أثارت الشفافية الدولية الجدل بدعوى ما جاء في تقرير معنون بشفافية زيادة الدخل، بأن شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة فشلت في الكشف عن معلومات أساسية مثل مقدار زيادة دخل الشركة وكم من الضرائب دفعت، ولم تقم بإعلان معلومات حسابية صحيحة.

ونتيجة لذلك أعطى التقرير الشركة الفنزويلية الترتيب الأدنى في تقييم ضريبي ضمن شركات نفط من ٤٢ بلد والتقرير كان خاطئًا وكل معلومات الشركة الفنزويلية كانت متوفرة علانية، وهو ما دعا لاتهام الشفافية الدولية بالتحامل ضد الحكومة الفنزويلية.